

مادة ٣ - على وزراء التربية والتعليم والعدل والتون كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر ببيان الراسخ في ١٠ ديع الأول سنة ١٣٧٥ (١٢٦) أكتوبر سنة ١٩٥٤ (١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ.ح)  
وزير التonyن وزير التربية والعلم ووزير العدل  
جندى عبد الملك كمال الدين حسين ، صاغ (أ.ح) أحمد حسنى

## قانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥

بنحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم

باسم الأمة  
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ :

وهي القرارات الصادرة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بنحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بنحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التonyن المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ :

وعل ما ارتآه مجلس الدولة ؛  
وبناء على ما عرضه وزير التربية والعلم ؛

### أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز لوزير التربية والعلم أن يصدر فرارات بالاستيلاء على أي عقار حال رغبة لازما حاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الم هيئات التي تسامم في رسالة وزارة التربية والعلم .

ويتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في الموسم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التonyن .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ :

وهي القرارات الصادرة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بنحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفساد والقوافين المعدل له :

وعل ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزيرا الصحة العمومية والتجارة والصناعة ؛

### أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف تقرة جديدة إلى البند (١) من الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه فنصها الآتى :

"ويفترض العلم بالفساد إذا كان بالمخالف من المشتبهين بالتجارة أو من الباومة المتوجلين "